

المعيار الدولي للتقرير المالي ٨ "القطاعات التشغيلية"

اعتمدت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين المعيار الدولي للتقرير المالي ٨ "القطاعات التشغيلية"، الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، كما صدر من غير أي تعديل.

المعيار الدولي للتقرير المالي ٨

القطاعات التشغيلية

المبدأ الأساس

١ يجب على المنشأة أن تفصح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقويم طبيعة أنشطة الأعمال التي تقوم بها وأثارها المالية والبيئات الاقتصادية التي تعمل فيها.

النطاق

٢ يجب تطبيق هذا المعيار على:

- (أ) القوائم المالية المنفصلة أو المنفردة للمنشأة:
- (١) التي يُتاجر بأدوات ديونها أو أدوات حقوق ملكيتها في سوق عامة (سوق أوراق مالية وطنية أو أجنبية أو سوق للتداول خارج المنصة، بما في ذلك الأسواق المحلية والإقليمية)، أو
- (٢) التي تودع، أو التي بصدد إيداع، قوائمها المالية لدى هيئة للأوراق المالية أو هيئة تنظيمية أخرى لغرض إصدار أية فئة من الأدوات في سوق عامة؛
- (ب) القوائم المالية الموحدة لمجموعة لها منشأة أم:
- (١) يُتاجر بأدوات ديونها أو أدوات حقوق ملكيتها في سوق عامة (سوق أوراق مالية وطنية أو أجنبية أو سوق للتداول خارج المنصة، بما في ذلك الأسواق المحلية والإقليمية)، أو
- (٢) تودع، أو بصدد إيداع، قوائمها المالية الموحدة لدى هيئة أوراق مالية أو هيئة تنظيمية أخرى لغرض إصدار أية فئة من الأدوات في سوق عامة.
- ٣ إذا اختارت منشأة غير مطالبة بتطبيق هذا المعيار أن تفصح عن معلومات عن قطاعات لا تلتزم بهذا المعيار، فلا يجوز لها أن تصف المعلومات بأنها معلومات قطاعية.
- ٤ إذا تضمن تقرير مالي كلاً من القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم التي تقع في نطاق هذا المعيار إضافة إلى القوائم المالية المنفصلة للمنشأة الأم، فإن المعلومات القطاعية تكون مطلوبة فقط في القوائم المالية الموحدة.

القطاعات التشغيلية

- ٥ القطاع التشغيلي هو أحد مكونات المنشأة الذي:
- (أ) يقوم بأنشطة أعمال قد يكتسب منها إيرادات ويتكبد منها مصروفات (بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع المكونات الأخرى للمنشأة نفسها)،
- (ب) تُراجع نتائجه التشغيلية بشكل منتظم من قبل متخذ القرارات التشغيلية الرئيسي بالمنشأة من أجل اتخاذ قرارات حول الموارد التي سيتم تخصيصها للقطاع، ولتقييم أدائه،
- (ج) تتوفر عنه معلومات مالية منفصلة.
- ويمكن أن يزاوَل قطاع تشغيلي أنشطة أعمال لم يكتسب منها إيرادات بعد، فعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار عمليات بدء التشغيل قطاعات تشغيلية قبل اكتساب الإيرادات.

- ٦ ليس بالضرورة أن يُعد كل جزء من المنشأة قطاعاً تشغيلياً أو جزءاً من قطاع تشغيلي. فعلى سبيل المثال، قد لا تكتسب المراكز الرئيسية أو بعض الأقسام الوظيفية لشركة مساهمة إيرادات، أو قد تكتسب إيرادات تكون فقط عرضية لأنشطة المنشأة، ومن ثم لا تُعد قطاعات تشغيلية. ولأغراض هذا المعيار، فإن خطط منافع ما بعد انتهاء الخدمة ليست قطاعات تشغيلية.
- ٧ يحدد مصطلح "متخذ القرارات التشغيلية الرئيسي" وظيفة، وليس بالضرورة أن يكون مديراً بمسمى محدد. وتتمثل تلك الوظيفة في تخصيص الموارد للقطاعات التشغيلية في المنشأة وتقويم أدائها. وغالباً ما يكون متخذ القرارات التشغيلية الرئيسي في المنشأة هو رئيسها التنفيذي أو رئيس العمليات، وقد يكون أيضاً مجموعة، على سبيل المثال، من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين أو غيرهم.
- ٨ تحدد الخصائص الثلاث للقطاعات التشغيلية الموضحة في الفقرة ٥ بشكل واضح القطاعات التشغيلية لكثير من المنشآت. ومع ذلك، فقد تُعد المنشأة تقارير تعرض فيها أنشطة أعمالها بطرق متنوعة. وإذا استخدم متخذ القرارات التشغيلية الرئيسي أكثر من مجموعة واحدة من المعلومات القطاعية، فقد تحدد عوامل أخرى مجموعة واحدة من المكونات على أنها تشكل قطاعات تشغيلية للمنشأة، بما في ذلك طبيعة أنشطة الأعمال الخاصة بكل مكون، ووجود مديرين مسؤولين عنها، والمعلومات المقدمة لمجلس الإدارة.
- ٩ بشكل عام، يكون للقطاع التشغيلي مدير قطاع يكون مسؤولاً بشكل مباشر أمام متخذ القرارات التشغيلية الرئيسي، ويتواصل معه باستمرار لمناقشة الأنشطة التشغيلية أو النتائج المالية أو التوقعات أو الخطط الخاصة بالقطاع. ويحدد مصطلح "مدير القطاع" وظيفة، وليس بالضرورة مديراً بمسمى محدد. وقد يكون متخذ القرارات التشغيلية الرئيسي هو أيضاً مدير القطاع لبعض القطاعات التشغيلية. وقد يتولى مدير واحد وظيفة مدير القطاع لأكثر من قطاع تشغيلي واحد. وإذا انطبقت الخصائص الواردة في الفقرة ٥ على أكثر من مجموعة من مكونات الهيكل التنظيمي، ولكن هناك مجموعة واحدة فقط يوجد لها مدراء قطاعات مسؤولين عنها، فإن تلك المجموعة من المكونات هي التي تشكل القطاعات التشغيلية.
- ١٠ قد تنطبق الخصائص الواردة في الفقرة ٥ على مجموعتين متداخلتين أو أكثر من مجموعات المكونات التي يوجد لها مدراء مسؤولين عنها. ويُشار إلى ذلك الهيكل أحياناً على أنه هيكل تنظيمي على شكل مصفوفة. فعلى سبيل المثال، في بعض المنشآت، يتولى بعض المدراء المسؤولية عن خطوط إنتاج منتجات وخدمات مختلفة حول العالم، في حين يتولى مدراء آخرون المسؤولية عن مناطق جغرافية محددة. ويقوم متخذ القرارات التشغيلية الرئيسي بمراجعة النتائج التشغيلية لكلتا المجموعتين من المكونات بشكل منتظم وتكون المعلومات المالية متاحة لكليهما. وفي تلك الحالة، يجب على المنشأة أن تحدد مجموعة المكونات التي تشكل قطاعات تشغيلية بالاستناد إلى المبدأ الأساس.

القطاعات التي يتم التقرير عنها

- ١١ يجب على المنشأة أن تقوم بالتقرير بشكل منفصل عن المعلومات المتعلقة بكل قطاع تشغيلي:
- (أ) يكون قد تم تحديده وفقاً للفقرات ٥ - ١٠ أو ينتج من تجميع اثنين أو أكثر من تلك القطاعات وفقاً للفقرة ١٢،
- (ب) يتجاوز الحدود الكمية الواردة في الفقرة ١٣.
- وتحدد الفقرات ١٤ - ١٩ حالات أخرى يجب فيها التقرير عن معلومات منفصلة عن القطاع التشغيلي.

ضوابط التجميع

- ١٢ تبدي القطاعات التشغيلية غالباً أداءً مالياً متشابهاً على المدى الطويل إذا كانت لهذه القطاعات خصائص اقتصادية متشابهة. فعلى سبيل المثال، سيكون من المتوقع أن يتشابه متوسط هوامش الربح الإجمالية على المدى الطويل لقطاعين تشغيليين إذا كانت خصائصهما الاقتصادية متشابهة. وقد يتم تجميع اثنين أو أكثر من القطاعات التشغيلية في قطاع تشغيلي واحد إذا كان التجميع يتفق مع المبدأ الأساس لهذا المعيار، وكانت للقطاعات خصائص اقتصادية متشابهة، وكانت القطاعات متشابهة في كل من النواحي الآتية:

- (أ) طبيعة المنتجات والخدمات؛
- (ب) طبيعة عمليات الإنتاج؛
- (ج) نوع أو فئة عملاء منتجاتها وخدماتها؛

(د) الطرق المستخدمة لتوزيع منتجاتها أو تقديم خدماتها؛

(هـ) طبيعة البيئة التنظيمية، في حال انطباقها، على سبيل المثال، المصارف أو التأمين أو المرافق العامة.

الحدود الكمية

- ١٣ يجب على المنشأة أن تقوم بالتقرير بشكل منفصل عن المعلومات المتعلقة بأي قطاع تشغيلي يستوفي أياً من الحدود الكمية الآتية:
- (أ) يبلغ إيراده الذي تم التقرير عنه، بما في ذلك كل من المبيعات للعملاء الخارجيين والمبيعات أو التحويلات بين القطاعات، ١٠% أو أكثر من الإيراد المجمع، الداخلي والخارجي، لجميع القطاعات التشغيلية.
- (ب) يبلغ المبلغ المطلق لربحه أو خسارته التي تم التقرير عنها ١٠% أو أكثر من المبلغين الآتين بالمبلغ المطلق، أيهما أكبر: (١) الربح المجمع الذي تم التقرير عنه لجميع القطاعات التشغيلية التي لم تقم بالتقرير عن خسارة (٢) الخسارة المجمعة التي تم التقرير عنها لجميع القطاعات التشغيلية التي قامت بالتقرير عن خسارة.
- (ج) تبلغ أصوله ١٠% أو أكثر من الأصول المجمعة لجميع القطاعات التشغيلية.
- ويمكن اعتبار أن القطاعات التشغيلية التي لا تستوفي أياً من الحدود الكمية تُعد قطاعات يتم التقرير عنها، ويُفصح عنها بشكل منفصل، إذا اعتقدت الإدارة أن المعلومات عن القطاع ستكون مفيدة لمستخدمي القوائم المالية.
- ١٤ يجوز للمنشأة تجميع المعلومات عن القطاعات التشغيلية التي لم تستوف الحدود الكمية مع المعلومات عن القطاعات التشغيلية الأخرى التي لم تستوف الحدود الكمية لتقديم قطاع يمكن التقرير عنه فقط إذا كان للقطاعات التشغيلية خصائص اقتصادية متشابهة وكانت تشترك في معظم ضوابط التجميع المذكورة في الفقرة ١٢.
- ١٥ إذا كان مجموع الإيراد الخارجي الذي تم التقرير عنه من قبل القطاعات التشغيلية يشكل أقل من ٧٥% من إيراد المنشأة، فيجب تحديد قطاعات تشغيلية إضافية على أنها قطاعات يتم التقرير عنها (حتى لو لم تستوف الضوابط الواردة في الفقرة ١٣) إلى أن يتم تضمين ٧٥% على الأقل من إيراد المنشأة في القطاعات التي يتم التقرير عنها.
- ١٦ يجب تجميع المعلومات عن أنشطة الأعمال والقطاعات التشغيلية الأخرى التي لا يتم التقرير عنها في صنف بعنوان "جميع القطاعات الأخرى" ويجب الإفصاح عنها بشكل منفصل عن بنود المطابقة الأخرى في المطابقات المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨. ويجب توضيح مصادر الإيرادات المدرجة في صنف "جميع القطاعات الأخرى".
- ١٧ إذا رأت الإدارة أن أحد القطاعات التشغيلية، المُحدد في الفترة السابقة مباشرةً على أنه قطاع يتم التقرير عنه، لا يزال مهماً، فيجب الاستمرار في التقرير عن معلومات ذلك القطاع بشكل منفصل في الفترة الحالية، حتى ولو لم يعد مستوفياً لضوابط القطاعات التي يتم التقرير عنها الواردة في الفقرة ١٣.
- ١٨ إذا تم تحديد قطاع تشغيلي خلال الفترة الحالية على أنه قطاع يتم التقرير عنه وفقاً للحدود الكمية، فيجب إعادة عرض البيانات القطاعية للفترة السابقة المعروضة لأغراض المقارنة؛ لإظهار القطاع الذي يتم التقرير عنه حديثاً على أنه قطاع منفصل، حتى لو لم يستوف ذلك القطاع ضوابط القطاعات التي يتم التقرير عنها الواردة في الفقرة ١٣ خلال تلك الفترة السابقة، إلا إذا كانت المعلومات الضرورية غير متاحة وتكلفة إعدادها ستكون باهظة.
- ١٩ قد يكون هناك حد عملي لعدد القطاعات التي يتم التقرير عنها والتي تفصح عنها المنشأة بشكل منفصل، وبعد هذا الحد قد تصبح المعلومات القطاعية مفصلة أكثر مما يجب. ورغم عدم تعيين حد بعينه، إلا أنه عندما يزيد عدد القطاعات التي يتم التقرير عنها وفقاً للفقرات ١٣-١٨ عن عشرة، ينبغي على المنشأة أن تنظر فيما إذا كان قد تم الوصول إلى حد عملي.

الإفصاح

- ٢٠ يجب على المنشأة أن تفصح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة أنشطة الأعمال التي تقوم بها وأثارها المالية والبيئات الاقتصادية التي تعمل فيها.

٢١ لتفعيل المبدأ الوارد في الفقرة ٢٠، يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي لكل فترة تعرض عنها قائمة الدخل الشامل:

- (أ) المعلومات العامة الموضحة في الفقرة ٢٢؛
- (ب) معلومات عن مبلغ الربح أو الخسارة الذي تم التقرير عنه للقطاعات، بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المحددة التي تم تضمينها في مبلغ الربح أو الخسارة الذي تم التقرير عنه للقطاعات، وأصول القطاعات والتزامات القطاعات وأساس القياس، كما هو موضح في الفقرات ٢٣-٢٧؛
- (ج) مطابقات لمجاميع إيرادات القطاعات ومبلغ الربح أو الخسارة الذي تم التقرير عنه للقطاعات وأصول القطاعات والتزامات القطاعات والبنود الأخرى ذات الأهمية النسبية مع المبالغ المقابلة لها في المنشأة، كما هو موضح في الفقرة ٢٨.
- ويلزم إجراء مطابقات للمبالغ الواردة في قائمة المركز المالي للقطاعات التي يتم التقرير عنها مع المبالغ الواردة في قائمة المركز المالي للمنشأة لكل تاريخ تُعرض فيه قائمة المركز المالي. ويجب إعادة عرض معلومات الفترات السابقة الموضحة في الفقرتين ٢٩ و ٣٠.

المعلومات العامة

٢٢ يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات العامة الآتية:

- (أ) العوامل المستخدمة لتحديد قطاعات المنشأة التي يتم التقرير عنها، بما في ذلك أساس الهيكل التنظيمي (على سبيل المثال، ما إذا كانت الإدارة قد اختارت تنظيم المنشأة بناءً على الاختلافات في المنتجات والخدمات، أو المناطق الجغرافية، أو البيئات التنظيمية، أو مجموعة من العوامل، وما إذا كانت القطاعات التشغيلية قد تم تجميعها)؛
- (أ١) الاجتهادات التي تمت بواسطة الإدارة عند تطبيق ضوابط التجميع الواردة في الفقرة ١٢. ويشمل ذلك تقديم وصف موجز للقطاعات التشغيلية التي تم تجميعها بهذه الطريقة والمؤشرات الاقتصادية التي تم تقييمها عند تحديد أن القطاعات التشغيلية المجمعة تتشابه في خصائصها الاقتصادية؛
- (ب) أنواع المنتجات والخدمات التي يستمد منها كل قطاع يتم التقرير عنه إيراداته.

المعلومات عن الربح أو الخسارة والأصول والالتزامات

٢٣ يجب على المنشأة أن تقرر عن مقياس للربح أو الخسارة لكل قطاع يتم التقرير عنه. ويجب على المنشأة أن تقرر عن مقياس لمجموع الأصول والالتزامات لكل قطاع يتم التقرير عنه إذا كانت مثل هذه المبالغ يتم توفيرها بشكل منتظم لمتخذ القرارات التشغيلية الرئيسي بالمنشأة. ويجب على المنشأة أيضاً أن تفصح عما يلي لكل قطاع يتم التقرير عنه، إذا كانت المبالغ المحددة يتم تضمينها في مقياس ربح أو خسارة القطاعات الذي يقوم بمراجعته متخذ القرارات التشغيلية الرئيسي بالمنشأة، أو كانت تُقدّم على أي نحو آخر بشكل منتظم لمتخذ القرارات التشغيلية الرئيسي، حتى لو لم يتم تضمينها في ذلك المقياس الخاص بربح أو خسارة القطاعات:

- (أ) الإيرادات من العملاء الخارجيين؛
- (ب) الإيرادات من المعاملات مع القطاعات التشغيلية الأخرى لنفس المنشأة؛
- (ج) إيرادات الفائدة؛
- (د) مصروف الفائدة؛
- (هـ) الإهلاك والاستنفاد؛
- (و) بنود الدخل والمصروف ذات الأهمية النسبية التي يُفصح عنها وفقاً للفقرة ٤٢ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ "العرض والإفصاح في القوائم المالية"^١؛

^١ تم تعديل هذه الفقرة الفرعية نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة الفرعية قبل التعديل كما يلي: "(و) بنود الدخل والمصروف ذات الأهمية النسبية التي يُفصح عنها وفقاً للفقرة ٩٧ من المعيار الدولي للمحاسبة ١ "عرض القوائم المالية" (المعدل في ٢٠٠٧)".

(ز) حصة المنشأة في ربح أو خسارة المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة التي تتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية؛

(ح) مصروف أو دخل ضريبة الدخل؛

(ط) البنود غير النقدية ذات الأهمية النسبية بخلاف الإهلاك والاستنفاد.

ويجب على المنشأة أن تقرر عن إيرادات الفائدة بشكل منفصل عن مصروف الفائدة لكل قطاع يتم التقرير عنه ما لم تكن معظم إيرادات القطاع من الفائدة وما لم يكن متخذ القرارات التشغيلية الرئيسي يعتمد بشكل أساسي على صافي إيرادات الفائدة لتقييم أداء القطاع واتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد للقطاع. ففي تلك الحالة، يجوز للمنشأة أن تقرر عن إيرادات الفائدة لذلك القطاع بالصافي بعد طرح مصروف الفائدة وأن تفصح عن قيامها بذلك.

٢٤ يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي لكل قطاع يتم التقرير عنه إذا كانت المبالغ المحددة يتم تضمينها في مقياس أصول القطاعات الذي يقوم بمراجعته متخذ القرارات التشغيلية الرئيسي، أو كانت تُقدّم على أي نحو آخر بشكل منظم لمتخذ القرارات التشغيلية الرئيسي، حتى لو لم يتم تضمينها في مقياس أصول القطاعات:

(أ) مبلغ الاستثمار في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة التي تتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية،

(ب) مبالغ الإضافات للأصول غير المتداولة بخلاف الأدوات المالية، وأصول الضريبة المؤجلة، وصافي أصول المنافع المحددة (انظر المعيار الدولي للمحاسبة ١٩ "منافع الموظفين") والحقوق التي تنشأ بموجب عقود التأمين.

القياس

٢٥ يجب أن يكون المبلغ الذي يتم التقرير عنه لكل بند من بنود القطاعات هو المقياس الذي تم التقرير عنه لمتخذ القرارات التشغيلية الرئيسي لأغراض اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائه. والتعديلات والحدوفات التي تم إجراؤها عند إعداد القوائم المالية للمنشأة وتخصيصات الإيرادات والمصروفات والمكاسب أو الخسائر، لا يتم تضمينها عند تحديد مبلغ الربح أو الخسارة الذي يتم التقرير عنه للقطاع إلا إذا كانت مُضمّنة في مقياس ربح أو خسارة القطاع الذي يستخدمه متخذ القرارات التشغيلية الرئيسي. وبالمثل، فإن الأصول والالتزامات التي يجب التقرير عنها للقطاع هي فقط تلك الأصول والالتزامات التي يتم تضمينها في مقاييس أصول ذلك القطاع والتزاماته التي يستخدمها متخذ القرارات التشغيلية الرئيسي. وفي حالة تخصيص مبالغ على الربح أو الخسارة المقرر عنها للقطاعات، أو على أصول أو التزامات القطاعات، فإن تلك المبالغ يجب تخصيصها على أساس معقول.

٢٦ إذا كان متخذ القرارات التشغيلية الرئيسي يستخدم مقياساً واحداً فقط لربح أو خسارة قطاع تشغيلي أو لأصول القطاع أو التزامات القطاع عند تقييم أداء القطاع واتخاذ القرارات بشأن كيفية تخصيص الموارد، فيجب أن يتم التقرير بتلك المقاييس عن ربح أو خسارة القطاع وأصوله والتزاماته. وإذا كان متخذ القرارات التشغيلية الرئيسي يستخدم أكثر من مقياس واحد لربح أو خسارة القطاع التشغيلي أو لأصول القطاع أو التزامات القطاع، فإن المقاييس التي يتم التقرير عنها يجب أن تكون هي تلك التي تعتقد الإدارة أنها محددة وفقاً لمبادئ القياس الأكثر اتساقاً مع تلك المستخدمة في قياس المبالغ المقابلة في القوائم المالية للمنشأة.

٢٧ يجب على المنشأة أن تقدم توضيحاً لقياسات ربح أو خسارة القطاع وأصول القطاع والتزامات القطاع لكل قطاع يتم التقرير عنه. وكحد أدنى، يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي:

(أ) أساس المحاسبة عن أية معاملات بين القطاعات التي يتم التقرير عنها.

(ب) طبيعة أي فروقات بين قياسات أرباح أو خسائر القطاعات التي يتم التقرير عنها وربح أو خسارة المنشأة قبل مصروف أو دخل ضريبة الدخل والعمليات غير المستمرة (إذا لم يكن ذلك واضحاً من المطابقات الموضحة في الفقرة ٢٨). ويمكن أن تشمل تلك الفروقات السياسات المحاسبية وسياسات تخصيص التكاليف التي يتم تكبدها بشكل مركزي والتي تعد ضرورية لفهم المعلومات القطاعية التي تم التقرير عنها.

٢ فيما يخص الأصول المصنفة وفقاً للعرض بحسب السيولة، فإن الأصول غير المتداولة هي الأصول التي تشمل المبالغ المتوقع استردادها خلال مدة تتجاوز اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.

- (ج) طبيعة أي فروقات بين قياسات أصول القطاعات التي يتم التقرير عنها وأصول المنشأة (إذا لم يكن ذلك واضحاً من المطابقات الموضحة في الفقرة ٢٨). ويمكن أن تشمل تلك الفروقات السياسات المحاسبية وسياسات تخصيص الأصول ذات الاستخدام المشترك، والتي تعد ضرورية لفهم المعلومات القطاعية التي تم التقرير عنها.
- (د) طبيعة أي فروقات بين قياسات التزامات القطاعات التي يتم التقرير عنها والتزامات المنشأة (إذا لم يكن ذلك واضحاً من المطابقات الموضحة في الفقرة ٢٨). ويمكن أن تشمل تلك الفروقات السياسات المحاسبية وسياسات تخصيص الالتزامات ذات الاستخدام المشترك، والتي تعد ضرورية لفهم المعلومات القطاعية التي تم التقرير عنها.
- (هـ) طبيعة أي تغييرات عن الفترات السابقة في طرق القياس المستخدمة لتحديد مبلغ الربح أو الخسارة الذي يتم التقرير عنه للقطاع وأثر تلك التغييرات، إن وجد، على قياس ربح أو خسارة القطاع.
- (و) طبيعة وأثر أي تخصيصات غير متماثلة على القطاعات التي يتم التقرير عنها. فعلى سبيل المثال، قد تخصص المنشأة مصروف الإهلاك على قطاع دون تخصيص الأصول القابلة للإهلاك ذات الصلة على ذلك القطاع.

المطابقات

- ٢٨ يجب على المنشأة أن تجري مطابقات لكل مما يلي:
- (أ) مجموع إيرادات القطاعات التي يتم التقرير عنها مع إيراد المنشأة.
- (ب) مجموع مقاييس ربح أو خسارة القطاعات التي يتم التقرير عنها مع ربح أو خسارة المنشأة قبل مصروف الضريبة (دخل الضريبة) والعمليات غير المستمرة. ومع ذلك، فإذا كانت المنشأة تخصص بنوداً مثل مصروف الضريبة (دخل الضريبة) على القطاعات التي يتم التقرير عنها، فيمكن أن تطابق المنشأة مجموع مقاييس ربح أو خسارة القطاعات مع ربح أو خسارة المنشأة بعد تلك البنود.
- (ج) مجموع أصول القطاعات التي يتم التقرير عنها مع أصول المنشأة إذا كانت أصول القطاعات مقررراً عنها وفقاً للفقرة ٢٣.
- (د) مجموع التزامات القطاعات التي يتم التقرير عنها مع التزامات المنشأة إذا كانت التزامات القطاعات مقررراً عنها وفقاً للفقرة ٢٣.
- (هـ) مجموع المبالغ الخاصة بكل بند آخر من بنود المعلومات ذات الأهمية النسبية المفصّل عنها في القطاعات التي يتم التقرير عنها مع المبلغ المقابل في المنشأة.
- ويجب تحديد وتوضيح جميع بنود المطابقات ذات الأهمية النسبية بشكل منفصل. فعلى سبيل المثال، يجب أن يُحدّد ويُوضّح بشكل منفصل مبلغ كل تعديل ذي أهمية نسبية ينشأ عن سياسات محاسبية مختلفة ويكون لازماً لمطابقة ربح أو خسارة القطاعات التي يتم التقرير عنها مع ربح أو خسارة المنشأة.

إعادة عرض المعلومات التي تم التقرير عنها سابقاً

- ٢٩ إذا قامت المنشأة بتغيير هيكلها التنظيمي الداخلي بطريقة يترتب عليها تغيير تكوين قطاعاتها التي يتم التقرير عنها، فيجب إعادة عرض المعلومات المقابلة للفترات السابقة، بما في ذلك الفترات الأولية، إلا إذا كانت المعلومات غير متاحة وتكلفة إعدادها ستكون باهظة. ويجب تحديد ما إذا كانت المعلومات غير متاحة وتكلفة إعدادها ستكون باهظة، لكل بند بعينه من بنود الإفصاح. ويجب على المنشأة، بعد أي تغيير في تكوين قطاعاتها التي يتم التقرير عنها، أن تفصّل عمّا إذا كانت قد أعادت عرض البنود المقابلة من المعلومات القطاعية للفترات السابقة.
- ٣٠ إذا قامت المنشأة بتغيير هيكلها التنظيمي الداخلي بطريقة يترتب عليها تغيير تكوين قطاعاتها التي يتم التقرير عنها وإذا لم يتم إعادة عرض المعلومات القطاعية للفترات السابقة، بما في ذلك الفترات الأولية، لتعكس التغيير، فإن المنشأة يجب عليها أن تفصّل في السنة التي يحدث فيها التغيير عن المعلومات القطاعية للسنة الحالية وفق كل من الأساس القديم والأساس الجديد لتحديد القطاعات، إلا إذا كانت المعلومات الضرورية غير متاحة وتكلفة إعدادها ستكون باهظة.

الإفصاحات على مستوى المنشأة

٣١ تنطبق الفقرات ٣٢-٣٤ على جميع المنشآت التي تخضع لهذا المعيار بما في ذلك المنشآت التي لها قطاع وحيد يتم التقرير عنه. ولا يتم تنظيم بعض أنشطة أعمال المنشآت على أساس الاختلافات في المنتجات والخدمات ذات العلاقة أو الاختلافات في المناطق الجغرافية للعمليات. وقد تقوم القطاعات التي يتم التقرير عنها في هذه المنشآت بالتقرير عن إيرادات ناتجة من مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المختلفة بشكل كبير، أو قد يقدم أكثر من قطاع واحد من قطاعات المنشأة التي يتم التقرير عنها نفس المنتجات والخدمات تقريباً. وبالمثل، قد تمتلك قطاعات المنشأة التي يتم التقرير عنها أصولاً في مناطق جغرافية مختلفة وتقوم بالتقرير عن إيرادات مستلمة من عملاء في مناطق جغرافية مختلفة، أو قد يعمل أكثر من قطاع واحد من قطاعات المنشأة التي يتم التقرير عنها في نفس المنطقة الجغرافية. ويجب توفير المعلومات المطلوبة بموجب الفقرات ٣٢-٣٤ فقط إذا لم يتم توفيرها كجزء من المعلومات القطاعية التي يتم التقرير عنها المطلوبة بموجب هذا المعيار.

المعلومات عن المنتجات والخدمات

٣٢ يجب على المنشأة أن تقرر عن الإيرادات من العملاء الخارجيين لكل منتج وخدمة، أو لكل مجموعة من المنتجات والخدمات المشابهة، إلا إذا كانت المعلومات الضرورية غير متاحة وتكلفة إعدادها ستكون باهظة، وفي هذه الحالة يجب الإفصاح عن تلك الحقيقة. ويجب أن تستند مبالغ الإيرادات التي يتم التقرير عنها إلى المعلومات المالية المستخدمة لإعداد القوائم المالية للمنشأة.

المعلومات عن المناطق الجغرافية

٣٣ يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات الجغرافية الآتية، إلا إذا كانت المعلومات الضرورية غير متاحة وتكلفة إعدادها ستكون باهظة:

(أ) الإيرادات من العملاء الخارجيين (١) المعزوة للدولة التي يقع بها مقر المنشأة و(٢) المعزوة لجميع الدول الأجنبية، في مجموعها، التي تحصل منها المنشأة على إيراداتها. وإذا كانت الإيرادات من العملاء الخارجيين المعزوة لدولة أجنبية بعينها ذات أهمية نسبية، فيجب الإفصاح عن تلك الإيرادات بشكل منفصل. ويجب على المنشأة أن تفصح عن أساس عزو الإيرادات من العملاء الخارجيين إلى كل دولة.

(ب) الأصول غير المتداولة^٢ بخلاف الأدوات المالية، وأصول الضريبة المؤجلة، وأصول منافع ما بعد انتهاء الخدمة، والحقوق التي تنشأ بموجب عقود التأمين (١) الموجودة في الدولة التي يقع بها مقر المنشأة و(٢) الموجودة في جميع الدول الأجنبية، في مجموعها، التي تحتفظ فيها المنشأة بأصولها. وإذا كانت الأصول التي في دولة أجنبية بعينها ذات أهمية نسبية، فيجب الإفصاح عن تلك الأصول بشكل منفصل.

ويجب أن تستند المبالغ التي يتم التقرير عنها إلى المعلومات المالية المستخدمة لإعداد القوائم المالية للمنشأة. وإذا كانت المعلومات الضرورية غير متاحة وتكلفة إعدادها ستكون باهظة، فيجب الإفصاح عن تلك الحقيقة. ويمكن أن توفر المنشأة، بالإضافة إلى المعلومات المطلوبة بموجب هذه الفقرة، مجاميع فرعية من المعلومات الجغرافية عن مجموعات من الدول.

المعلومات عن العملاء الرئيسيين

٣٤ يجب على المنشأة أن توفر معلومات عن مدى اعتمادها على عملائها الرئيسيين. وإذا بلغت الإيرادات من المعاملات مع عميل خارجي وحيد ١٠% أو أكثر من إيرادات المنشأة، فيجب على المنشأة أن تفصح عن تلك الحقيقة، وعن مجموع مبلغ الإيرادات من كل من مثل هؤلاء العملاء، وعن هوية القطاع أو القطاعات التي تقوم بالتقرير عن تلك الإيرادات. ولا يلزم المنشأة أن تفصح عن هوية كل عميل رئيسي أو مبلغ الإيرادات الذي يقوم كل قطاع بالتقرير عنه من ذلك العميل. ولأغراض هذا المعيار، فإن أية مجموعة من المنشآت من المعروف لدى المنشأة المعدة للتقرير أنها تخضع لسيطرة واحدة يجب أن تعتبر عميلاً واحداً. ومع ذلك، يلزم ممارسة الاجتهاد لتقييم ما إذا كانت حكومة

^٢ فيما يخص الأصول المصنفة وفقاً للعرض بحسب السيولة، فإن الأصول غير المتداولة هي الأصول التي تشمل المبالغ المتوقع استردادها خلال مدة تتجاوز اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.

ما (بما في ذلك الجهات الحكومية والهيئات المشابهة، سواء كانت محلية أو وطنية أو دولية) والمنشآت التي من المعروف لدى المنشأة المعدة للتقرير أنها تخضع لسيطرة تلك الحكومة تُعد عميلاً واحداً. وعند تقييم ذلك، يجب على المنشأة المعدة للتقرير أن تأخذ في الحسبان مدى التكامل الاقتصادي بين تلك المنشآت.

التحول وتاريخ السريان

- ٣٥ يجب على المنشأة تطبيق هذا المعيار على قوائمها المالية السنوية للفترات التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩ أو بعد ذلك التاريخ. ويسمح بالتطبيق الأسبق. وإذا طبقت منشأة هذا المعيار على قوائمها المالية لفترة تبدأ قبل ١ يناير ٢٠٠٩، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.
- ١٣٥ غُذِلَت الفقرة ٢٣ بموجب الإصدار "تحسينات على المعايير الدولية للتقرير المالي"، الصادر في أبريل ٢٠٠٩. ويجب على المنشأة تطبيق ذلك التعديل للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٠ أو بعد ذلك التاريخ. ويسمح بالتطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة التعديل لفترة أسبق، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.
- ٣٦ يجب إعادة عرض المعلومات القطاعية للسنوات السابقة التي يتم التقرير عنها على أنها معلومات مقارنة للسنة الأولى للتطبيق (بما في ذلك تطبيق التعديل على الفقرة ٢٣ الذي تم في أبريل ٢٠٠٩) لتتوافق مع متطلبات هذا المعيار، إلا إذا كانت المعلومات الضرورية غير متاحة وتكلفة إعدادها ستكون باهظة.
- ١٣٦ عدّل المعيار الدولي للمحاسبة ١ (المعدل في ٢٠٠٧) المصطلحات المستخدمة في جميع المعايير الدولية للتقرير المالي. وإضافة لذلك، فقد عدّل الفقرة ٢٣(و). ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩ أو بعد ذلك التاريخ. وإذا طبقت المنشأة المعيار الدولي للمحاسبة ١ (المعدل في ٢٠٠٧) لفترة أسبق، فيجب تطبيق التعديلات لتلك الفترة الأسبق.^٤
- ٣٦ عدّل المعيار الدولي للمحاسبة ٢٤ "الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة" (المعدل في ٢٠٠٩) الفقرة ٣٤ للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١١ أو بعد ذلك التاريخ. وإذا طبقت المنشأة المعيار الدولي للمحاسبة ٢٤ (المُنقَح في ٢٠٠٩) لفترة أسبق، فيجب عليها تطبيق التعديل على الفقرة ٣٤ لتلك الفترة الأسبق.
- ج ٣٦ عدّلت "التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقرير المالي، دورة ٢٠١٠ - ٢٠١٢"، الصادرة في ديسمبر ٢٠١٣، الفقرتين ٢٢ و ٢٨. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يوليو ٢٠١٤ أو بعد ذلك التاريخ. ويسمح بالتطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة تلك التعديلات لفترة أسبق، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.
- د ٣٦ عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨، الصادر في أبريل ٢٠٢٤، الفقرة ٢٣. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.^٥

سحب المعيار الدولي للمحاسبة ١٤

- ٣٧ يحل هذا المعيار محل المعيار الدولي للمحاسبة ١٤ "التقرير القطاعي".

^٤ في أبريل ٢٠٢٤، أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ "العرض والإفصاح في القوائم المالية" ونقل هذه المتطلبات من المعيار الدولي للمحاسبة ١ "عرض القوائم المالية" إلى المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.

^٥ تم إضافة هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.

الملحق أ المصطلحات المعروفة

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من هذا المعيار.

القطاع التشغيلي	القطاع التشغيلي هو مكون في المنشأة:
(أ)	يقوم بأنشطة أعمال قد يكتسب منها إيرادات ويتكبد منها مصروفات (بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع المكونات الأخرى للمنشأة نفسها)،
(ب)	تُراجع نتائجه التشغيلية بشكل منتظم من قبل متخذ القرارات التشغيلية الرئيسي بالمنشأة من أجل اتخاذ قرارات حول الموارد التي سيتم تخصيصها للقطاع، ولتقييم أدائه،
(ج)	تتوفر عنه معلومات مالية منفصلة.